﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: 36]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ذِكْـر ما تتحقَّق النُّفوسُ قُبْحَهُ في مقابلة ما تتحقّق حُسْنَه

لمّا كان الإيفاء بالعهد، والإيفاء بالكيل، والوزن بالقسطاس، ممّا تشهد القلوبُ بحُسْنه، وأضدادُها ممّا تتحقَّق النُّفوس قُبْحَه؛ لأنَّ اللّه تعالى جبل الإنسانَ على ذلك، تلاه سبحانه بما يَعُمُّه وغيره، فلمّا أمر تعالى بثلاثة أشياء: الإيفاء بالعهد، والإيفاء بالكيل، والوزن بالقسطاس المستقيم، أتبعَ ذلك بثلاثة مناهٍ: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾، ﴿وَلَا تَمْشِ﴾، ﴿وَلَا تَجْعَلْ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَقْفُ﴾: (قَفيَ): أَصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على إتباعِ شَيءٍ لِشَيءٍ، مِنْ ذلكَ القَفْوُ، يُقالُ: قَفَوْتُ أَثَرَهُ، وَقَفَّيْتُ فُلانًا بِفُلانٍ، إذا أَتْبَعْتَهُ إيّاهُ، وَسُمّيَتْ قافيَةُ البَيْتِ قافيَةً لِأَنَّها تَقْفو سائِرَ الكَلامِ، أَيْ: تَتْلوهُ وَتَتْبَعُهُ، والقفا: مُؤْخِرُ الرَّأْسِ والعُنُقِ، كَأَنَّهُ شَيْءٌ يَقْفو الوَجْهَ[2]، والاِقْتِفاءُ: اتّباع القَفا، كما أنَّ الارتداف اتِّباع الرَّدف، ويكنَّى بذلك عنِ الاغتيابِ وتَتَبُّعِ المعايب[3]، والمرادُ بالقَفْوِ في الآية: الاتِّباع، أي: لا تتَّبع ما لا دَليلَ عليهِ، ولا غَلَبَةَ ظَنٍّ بِهِ[4].

2) ﴿وَٱلْفُؤَادَ﴾: (فَأَدَ): أَصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على حُمَّى وَشِدَّةِ حَرارَةٍ، مِنْ ذلكَ: فَأَدْتُ اللَّحْمَ: شَوَيْتُهُ، وهذا فَئيدٌ، أَي: مَشْوِيٌّ[5]،

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 11/ 413، وأبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 47.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (قفي، قفا، قفو).
(3) الرّاغب، المفردات، السّمين، عمدة الحفّاظ: (قفا).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 100.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فأد).

والتَّفَؤُّدُ: التَّوَقُّد، والفُؤادُ: القلبُ؛ لِتَفَؤُّدِه وتوقُّدِه، مُذَكَّرٌ لا غَيْرُ، وَقيلَ: وسَطُه، وَقيلَ: الفُؤادُ غِشاءُ القلبِ، والقلبُ حَبَّتُهُ وسوَيْداؤُه، والفُؤادُ أيضًا: العَقْلُ، قالَ تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القَصص: 10][1]، والجَمْعُ أَفئدةٌ، ورَجُلٌ مَفْؤودٌ: جَبانٌ ضَعيفُ الفُؤادِ، مِثْلُ المَنْخوبِ، ورَجُلٌ مَفْؤودٌ وفَئيدٌ: لا فؤادَ لَهُ؛ وَلا فِعْل لَهُ[2]، والمقصود بالفؤاد في الآية: القَلْبُ، وما يتَّصل به مِن قِوى الإدراكِ والشُّعور[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يقول الحَقُّ تعالى: ولا تَقُلْ أو تفعَلْ شيئًا بمُجَرَّدِ الظَّنِّ، فتَتَّبِع ما لا عِلمَ لك به، ولا دليلَ على صِحَّته، ومِن ذلك: رَميُ النّاسِ وقَذْفُهم بالباطِلِ، والشَّهادةُ عليهم بغَيرِ الحَقِّ، إنَّ سَمْعَ الإنسانِ وبَصَرَه وقَلْبَه، كُلُّ هذه الأعضاءِ العَظيمةِ، العاليةِ المنافِعِ، البَديعةِ التَّكوينِ، سيَسأَلُ اللّهُ الإنسانَ عنها يومَ القيامةِ فيما استعمَلَها، وتُسأَلُ هي عمّا عَمِلَ فيها صاحِبُها، فتَشهَدُ عليه بما قالَ وفَعَلَ، مِن خَيرٍ وشَرٍّ[4].

الـدَّعـوةُ إلى إيـقـاظ مشاعر الإنـسـان، وتوجيهِ مَلَكاته إلى هذا الوجود

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغة مَجيءِ هذا النّهي عَقِبَ ما قبلَه:

لمّا شَرَحَ الأوامرَ الثَّلاثة: الإيفاءَ بالعهد، والإيفاءَ بالكيل، والوزنَ بالقسطاس، عاد بعدَه إلى ذِكْر النَّواهي، فنهى عن ثلاثة أشياء: فبدأ بالآية التي تنهى عن أن يتبع ما ليس عندَه أسبابٌ للعِلْم به، أو ما يُنافيه العِلْم الصَّحيحُ، والوقائعُ البيّنةُ كشهادة الزّور، وقذفِ المُحصنات، وتَتَبُّع عوراتِ المؤمنين ليُعلنَها[5].

مواصلةُ الأوامر والـوصـايـا الكريمة وربطُ بعضِها ببعض

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 99.
(2) ابن منظور، لسان العرب: (فأد).
(3) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 8/ 488.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 14/ 596، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 259، 260، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/ 255.
(5) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4381.

سِرُّ تحويل الخطاب من صيغة الجمع إلى المفرد في ﴿وَلَا تَقْفُ﴾:

كـونُ البـواعـث هُنا فرديَّةً تتعلَّق بشخصِ القائل والفاعل

اختلف النَّظمُ في هاتين الآيتين عنه في الآيات السّابقة، حيث جاء الخطاب ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ بلفظ المُفرَد، على حين كان الخطاب في الآيات السّابقة موَجَّهًا إلى الجمع، والسِّرُّ في هذا، هو أنَّ المَنهيَّ عنه في الآيات السّابقة كان عن أُمور لا تُحقَّقُ إلّا بأكثر مِن شخص، كقتل الأبناء، الذي هو في أضيق صوره، لا يتمّ إلّا بَيْنَ أبٍ وابنه، وكقتل النَّفسِ الذي لا يكون إلّا بَيْنَ قاتلٍ ومقتول، ومالِ اليتيم، الذي هو بَيْنَ اليتيمِ والوَصيِّ عليه، والزِّنى، الذي بَيْنَ رجل وامرأة، وكذلك الكيل والميزان، ونحوهما؛ فهي عمليات لا تَتِمُّ إلّا بَيْنَ آخذٍ ومُعْطٍ، أمّا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾، فهو شأنٌ مِن شؤون الإنسان وَحدَه، لا يكاد يَطَّلِع عليه أحدٌ سواه[1]، فدَلَّ على هذه الوصيَّة بأسلوب الخطاب الإفراديّ لأنَّ البواعث هُنا بواعث فَرديَّة.

بلاغةُ المَجاز المرسل في قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾:

النَّهيُ عن تقليد الغير بغير عِلْمٍ أو هُدى

القَفْوُ: الاتّباع، يُقال: قفاه يقفوه، إذا اتَّبعه، وأصله مِنَ القَفْوِ والقَفا، وهو أن يتَّبِعَ الإنسانُ خَطْوَ غيرِه، ويسيرَ وراءَه، أي: يجيء مِن قفاه، وهو مُشتقٌّ مِن اسم القَفا، وهو ما وراء العُنُق[2]، وعُبّر بهذا الفعل هُنا عن العمل مِن قبيل المجاز المرسل، بعلاقة التَّقييد والإطلاق، حيثُ إنَّ القَفوَ - والذي هو اتّباع القفا - جُرِّد مِن قيد القفا، وبقي فيه معنى الاتِّباع[3]، ونُكْتَتُهُ: المبالغةُ في النَّهي عن متابعة المجهول؛ لما فيه مِنَ الخطر المُحْدِقِ بالتّابع، وذلك أنَّ النّاظرَ للقفا لا يرى وَجهَ صاحبِه، فهو يتبع مجهولًا، لا يدري أين يوصِلُه.

التَّحذير من بَهْتِ النَّاس وقَذْفِ الأعراض

وعلى القول أنَّ أصل القَفوِ البَهْتُ والقذفُ بالباطل، تكون الإشارة

(1) الخطيب، التَّفسير القرآنيّ للقرآن: 8/ 486.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (قفي، قفا، قفو).
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 15/ 100.

إلى تلك الخَلَّة مِن خلال الجاهليَّة، وهي الطَّعن في أنساب النّاس، فقد كانوا يرمون النِّساءَ برجال ليسوا بأزواجهن، ويليطون بعضَ الأولاد بغير آبائهم بُهتانًا، أو سوءَ ظنٍّ إذا رأَوا بُعْدًا في الشَّبَه بينَ الابن وأبيه...، تَخَرُّصًا وجَهْلًا بأسباب التَّشَكُّل، فإنَّ النَّسل ينزع في الشَّبه وفي اللّون إلى أصول من سلسلة الآباء أو الأُمّهات الأَدْنين أو الأبعدين، وجهلًا بالشَّبَه النّاشئ عنِ الوَحَم[1].

دلالةُ مجيءِ الفعل المُضارع ﴿تَقْفُ﴾ بعد أداة النَّهي (لا):

الـدّلالـة على عموم النَّهي في كلِّ وقت وفي كلِّ قضية

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ جاء بعد أداة النَّهي (لاَ) الفعلُ المضارع ﴿تَقْفُ﴾، والقاعدة: أنَّ الفعل إذا ورد بعد النَّهي فإنَّه يدُلُّ على العموم، والمُحصِّلة مِن هذا هُنا: هي أنَّ الله تعالى نهى الإنسانَ أن يتَّبِع ما ليس له به علمٌ مطلقًا، وهذا يشمَل جميعَ الأحوال والأزمان والأمكنة؛ لأنَّ العموم ينصبّ على هذه الأمور جميعًا، فالعبدُ منهيٌّ عنِ اتِّباع ما ليس له به علمٌ في كلّ وقتٍ وفي كلِّ قضية، سَواءٌ أكانَتْ تتعلّق بحقوق الله، أو حقوق الآدميين، أو غيرِ ذلك مِنَ الأمور.

سِرُّ التَّعبير بـ ﴿مَا﴾ دون غيرها:

الـدّلالـة على الـعـمـوم والشُّمول المُطْلَق

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ﴾ عامٌّ لكلِّ شيءٍ؛ وذلك أنَّ لفظة ﴿مَا﴾ تُفيد العموم، فهذا يشمل الكلامَ في الأعراض مِنَ الغيبة والنَّميمة؛ لأنَّها تُقال مِن وراء الإنسان (القفا)، والقذفَ والبَهْتَ والكذبَ، وسائرَ أنواعِ الاعتقاداتِ الباطلة، هذا فيما يفعلُه الإنسانُ ويبتَدِئُه، وهكذا الشّأن فيما يتلقّفُه عن غيره؛ مِن تصديق الأقوال والإشاعات الكاذبة، واتهام الصّالحين، والوقيعة في أعراضهم، وتقبّلِ الأفكارِ الفاسدة، والمَذاهبِ المُنحرِفة، والتَّقاليدِ المُستوردة، وهذا يكثر وقوعه في جانب النِّساء، مِن تتبّع ووقيعة في الأعراض،

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 257، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 15/ 100.

فالواجبُ على العبد أن يضبطَ جميعَ تصرفاته، فلا يحكم إلّا بعلمٍ، ولا يعتقد إلّا بعلمٍ، ولا يفعل شيئًا إلّا بعلم[1].

بلاغةُ الكناية:

معنى قوله تعالى: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ أي: لا تكن في اتِّباعك ما لا عِلْمَ لك به مِن قولٍ أو فعلٍ، كمَن يَتَّبع مَسْلَكًا لا يدري أنَّه يوصلُه إلى مقصده، فهو ضالٌّ، والمُراد: النَّهي عن أن يقول الرَّجلُ ما لا يعلم، وأن يعمل بما لا يعلم، ويدخلُ فيه النَّهيُ عنِ التَّقليد الأعمى دخولًا ظاهرًا؛ لأنَّه اتِّباعٌ لما لا يَعْلَمُ صحَّتَه مِن فساده[2]، فهذه جملةٌ كنائيَّة عنِ الجهل، كأنَّه قال: لا تتبع ما تجهلُه، وآثَرَ هذه الجملةَ لبيانِ أنَّ الاتِّباعَ يجب أن يكون لما به عِلْمٌ.

التَّعريض بضرورةِ علمِ ما يُتَّبَع

سِرُّ تنكير ﴿عِلْمٌ﴾ ودلالتُه:

تنكير كلمة: ﴿عِلْمٌ﴾ يدُلّ على الإحاطة والشُّمول لكلِّ ما يُعْلَم بالفكر، أوِ الرُّؤية، أو السَّماع، والمعنى: لا تُتْبِعْهُ الحَدْسَ والظُّنونَ ثمَّ تقول: رأيتُ، ولم تَرَ، وسمعتُ، ولم تسمع، وعلمتُ، ولم تَعْلَم، فلا يَصِحُّ أن يقول إنسانٌ ما لا يعلم، أو يعمل بما لا عِلْمَ له به، ولا يليق به أن يَذُمَّ أحدًا بما لا يعلم، فلا يقول اللّسان كلمةً، ولا يروي حادثةً، ولا يَنْقُل روايةً، ولا يَحْكُم العقلُ حكمًا، ولا يُبْرِم الإنسانُ أمرًا، إلّا وقد تثبّتَ مِن كلّ جُزئيّة، ومِن كلّ مُلابسة، ومِن كلّ نتيجة، فلم يبق هنالك شَكّ، ولا شُبهةٌ في صِحّتها[3].

الإحاطةُ والشُّمولُ لكلِّ ما يُعْلَم بالفِكْر أو الرُّؤية أو السَّماع

سِرُّ الفصل في قوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ﴾:

موقع الجملةِ موقعُ تعليل، والمعنى على هذا: انتَهِ عمّا لا يَحِلّ لك؛ لأنّ الله أنعم عليك بالسَّمع والبصر والعقل لتشكرَه، وهو مختبرُكَ بذلك، وسائلُكَ عنه، فلا تستعمل نعمةَ الله في معصيته، قال تعالى:

كونُ موقعِ الجملة موقعَ تعليلٍ لما سبق

(1) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 8/ 4381.
(2) الزَّمخشريّ، الكشّاف: 2/ 666.
(3) ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ص: 216، وشحاته، تفسير القرآن الكريم: 15/ 2857.

﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٧٨﴾ [النَّحل: 78][1]، فيا أيُّها الإنسان إنَّك ستُسأل عمّا تُسنِده إلى سمعك وبصرك وعقلك، بأنَّ مراجعَ القفوِ المنهيِّ عنه إلى نسبة سمعٍ أو بَصرٍ أو عقلٍ، في المسموعات والمُبصَرات والمُعتقَدات[2].

بلاغةُ الالتفات في الاستئناف بجملة التَّوكيد:

التَّفنُّن بالخطاب، وتنشيط السَّامعِ

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ التفاتٌ؛ وذلك أنَّ أوَّل الآية ورد بأسلوب الخِطاب: ﴿وَلَا تَقۡفُ﴾، وجاء هذا الموضع بأسلوب الغَيبة: ﴿كَانَ عَنۡهُ﴾، وفي هذا ما فيه مِنَ التَّفنُّن بالخطاب وتنشيط السّامع، وهذه الفائدة عامَّةٌ؛ فهي مصحِّحَة؛ تكون مع كلِّ التفاتٍ في القرآنِ وفي غيرِه، فلا يَظْهرُ بها خصوصيّةُ سياقِ الالتفاتِ، وإنما يجب أن تُذكر؛ لأنها مُعتَبرةٌ في نفسِها؛ لتعلُّقِها بتحسينِ البيانِ عند السّامع وفي قلبه؛ مِن حيثُ هو بيانٌ، وأما الفائدةُ الخاصّةُ هنا: فهي الإبلاغُ في التّرهيبِ مِن مُخالَفةِ النّهي المذكور: ﴿وَلَا تَقۡفُ﴾ الآية؛ بالإشعارِ بانصرافِ الخطابِ عنه؛ إشعارًا بالغضبِ الإلهيِّ، وهذا مؤسَّسٌ على عظيمِ أهميَّةِ هذا النّهي.

دلالةُ توالي المؤكّدات في جملة الفصل:

التَّأكيد على أهميَّة هذه الحواس، وعِظَمِ خَطَرِها

أكَّدَ القرآنُ مضمونَ جملة: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ بجملة مُؤكِّداتٍ؛ مِن ﴿إِنَّ﴾ وإعادة ذِكْر هذه الأعضاء بلفظ: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ﴾، وذِكْرِ كلمة الكون: ﴿كَانَ﴾؛ وذلك لأنّ المقصود توكيدُ مضمونِ هذه الجملة في النّفس؛ لعظيم أهمّيّتِها في السّياق؛ لما فيها مِنَ العموم الذي يجعلها تَتّسِع؛ ليدخلَ فيها كلّ

(1) ابن القيّم، مفتاح دار السَّعادة: 1/ 264.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 15/ 101.

الأوامر والنّواهي التي هي ذاتُ اتّصال بالسّمع والبصر والفؤاد، وتوكيدُها توكيدٌ للنّهي: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ مِن باب أولى.

نُكْتَةُ تخصيصِ هذه الأعضاءِ بالذِّكر:

كـــونُ هــذه الأعــضــاء هي أشــرفَ أعـضاءِ المَرءِ وآلاتِ عِلْمِه وفَهْمِه

لَمّا كانت هذه الأعضاءُ الثَّلاثةُ ﴿ٱلسَّمْعَ﴾، ﴿وَٱلْبَصَرَ﴾، ﴿وَٱلْفُؤَادَ﴾ هي أشرَفَ الأعضاءِ ومُلوكَها، والمُتصَرِّفةَ فيها، والحاكِمةَ عليها؛ خَصَّها ﷻ بالذِّكرِ في السُّؤالِ عنها، فقال: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾؛ فسَعادةُ الإنسانِ بصِحَّةِ هذه الأعضاءِ الثَّلاثةِ، وشَقاوتُه بفَسادِها، فاللّهُ تعالى أعطَى العبدَ السَّمعَ ليَسمَعَ به أوامِرَ رَبِّه ونواهيَه وعُهودَه، والقَلبَ ليَعقِلَها ويَفقَهَها، والبَصَرَ ليَرى آياتِه فيَستَدِلَّ بها على وحدانيَّتِه ورُبوبيَّتِه؛ فالمقصودُ بإعطائِه هذه الآلاتِ العِلْمُ وثَمَرتُه ومُقتَضاه[1]، وتخصيصُ الأمورِ الثّلاثة بالذِّكر لا يدُلُّ على حَصْرِ المُؤاخَذة فيها؛ لأنَّ الإنسان مُؤاخذٌ على جميع تصرفاته، وإنَّما خصَّصها بالذِّكر؛ نظرًا لعِظَم خَطَرها، ولأنَّها الآلاتُ التي بها يحصل العِلْمُ النّافِعُ للعبد، وهو ما يُمَيِّز الإنسانَ عن غيره مِنَ الحيوان؛ إذ إنَّ العِلْمَ تدور رحاه على هذه الأقطاب الثَّلاثة: ﴿ٱلسَّمْعَ﴾ ﴿وَٱلْبَصَرَ﴾ ﴿وَٱلْفُؤَادَ﴾[2].

سِرُّ التَّرتيب في الذِّكر بين كُلٍّ مِن ﴿ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ﴾:

الإيـذان بأهميَّة المُـقَـدَّم مِـنَ الحواس

ذكر أهلُ التَّفسير بعضَ الحِكَم لتقديم السَّمع على البصر؛ إذ الواو لا تقتضي التَّرتيب، فالتَّقديم في الذِّكر مُؤْذِنٌ بأهميَّة المُقَدَّم؛ فالسَّمعُ آلةٌ لتلقّي المعلوماتِ والمعارف التي بها كمالُ العقل، وهو الطَّريق الأولى لتلقّي وَحْي السَّماءِ وهَدْي الأنبياء، وهو وسيلةُ بلوغِ الدَّعوةِ إلى أفهام الأمم على وجهٍ أكمل مِن بلوغها بواسطة البصر لو فُقِدَ السّمع، لأنَّ أكثرَ ما يَنسِبُ النّاسُ أقوالَهم إلى السَّمع، ولأنّ

(1) ابن القيِّم، مفتاح دار السَّعادة: 1/ 107.
(2) ابن تيميَّة، مجموع الفتاوى: 16/ 96.

السّمع تَرِد إليه الأصواتُ مِنَ الجهات السّتّ بدون تَوَجّهٍ، بخِلاف البصر فإنّه يحتاج إلى الالتفات والتَّوجّه، وأيضًا فإنَّ البصرَ لا يُدرَكُ به إلّا الأجسامُ والأجرام، بخلاف السَّمع، فإنَّ العبد يُدرِكُ به الأُمورَ الحاضرةَ والغائبة ممّا أُخبِرَ عنه، فالسّمعُ والبَصَرُ هما أعظمُ الحواسّ، وأقوى آلاتِ الإدراك، وإدراكُ السَّمعِ أعظمُ وأشمَلُ مِن إدراك البصر، ولذلك ذُكِرا قبلَ الفؤاد، وذُكِرَ الفؤادُ بعدَهما؛ لأنه مَقَرُّ الإدراكِ كلّه، فهو الذي تَنْقُل إليه الحواسُّ مُدْرَكاتِها، فهو مُنتَهى الحواسِّ، ومُستَقَرُّ المُعْتَقداتِ، ومبعثُ الإرادات، والسَّمْعُ والبَصَرُ طريقان له ونافذتان عليه، وبهما يَصِل إليه كثيرٌ مِنَ الأُمور النّافعة أو الضّارّة، فما تبصِرُه العينُ يُؤَثّر في القلب ولا شَكّ، كالنّظرة المُحَرّمة، وهكذا ما تسمع الأذنُ مِن خيرٍ وشَرّ، كالغناء، ففيه دَليلٌ على أنَّ العُلومَ مُستَفادةٌ مِنَ الحواسِّ ومِنَ العُقولِ، وجاء هذا على التَّرتيبِ القُرآنيِّ في البَدْءِ: بالسَّمعِ، ثمَّ يليه البَصَرُ، ثمَّ يليه الفُؤادُ[1].

دلالة جمع الفؤادِ مع الحواسّ:

الـدّلالـة على المُؤاخَذة بفعل القلب

في ذِكْر الفؤاد هُنا معَ السَّمع والبصر دليلٌ على المُؤاخذة على الأفعال القلبيَّة، فيُثابُ على التّوحيد واليقين والرِّضا والتَّوكُّل، ويُعاقب على الشِّرك والاعتقادات الباطلة والأدواء القَلبيَّة؛ كالحِقد والحَسد والعُجْب؛ فهو مُؤاخَذٌ عنها، كما هو مُؤاخَذٌ على ما يَسْمَع ويُبْصِر[2].

لطيفُ الإشارة بذِكْر (الفؤاد) دون القلب:

الـفـؤادُ مَـقَـرُّ الإدراك كـلّه، وهـو مَـبْـعَـثُ الإرادات

الفؤادُ هو القلب، إلّا أنّ فيه معنى زائدًا على (القلب)، وهو أنَّه يُعتَبر في هذه اللَّفظة (الفؤاد) معنى التّفَؤُّدِ، أي: التَّوقُّد؛ إذ إنَّه مبعثُ الإرادات، وآلةُ الإدراك، ومُستقرُّ العِلْم والعقل، كما لا يخفى، ولهذا

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 48.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 8/ 72.

فإنَّ التَّعبير بـ (الفؤاد) هنا أبلغُ مِنَ التَّعبير بـ(القلب)[1]؛ وذلك أنَّ التّعبير بالفؤادِ يُشيرُ إلى أنَّ الإنسان حين العمل يكون مُتوقِّدًا قلبُهُ شَغوفًا بما يعمل، فأُريد هذا المعنى، لا ذِكْرُ القلبِ باعتباره العَلَمي.

دلالة تَرْكِ ذِكْرِ اللِّسان في هذا الموضع معَ أهمِّيَّته:

دلالـةُ السَّمع عليه وكونه مُشارًا إليه في مطلع الآية

لم يُذْكَر اللِّسانُ في هذا المقام في قوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ﴾، مع أنَّه مِن أعظمها؛ لأنَّ السَّمع يدُلُّ عليه، لأنَّه لا يَكُبّ النّاسَ على مناخرهم في نار جهنّم إلّا حصائدُ ألسنتهم[2]، وتلك الحصائدُ مِن قبيل المسموعات اللّازمة للسَّمع[3]؛ كما أنَّ اللِّسان مُشارٌ إليه في مطلع الآية الكريمة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾، فكان مِنَ البلاغة والتّناسبِ عدمُ ذِكْرِه.

سِرُّ التَّعبير بـ ﴿كُلُّ﴾، وتقديمِها في الذِّكر:

الـدّلالـة على الإحاطة مِن أوَّل الأمر مع إفادة التَّوكيد

صيغَتْ جملة: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ على هذا النَّظم بتقديم ﴿كُلُّ﴾ الدّالّة على الإحاطة مِن أوَّل الأمر[4]، وقد كان بالإمكان الاستغناءُ عن هذه اللَّفظة، فيكونُ الكلام: (إنَّ السَّمع والبصر والفؤاد ستُسأل عمّا وقع منها، كما ستُسأل عن صاحبها)، إلّا أنَّه جاء بـ ﴿كُلُّ﴾ زيادةً في التَّوكيد، وتقريرِ المعنى، وفي إعادة الأعضاء بلفظ العموم: ﴿كُلُّ﴾ تنبيهٌ لطيف على أثر هاتيكَ الأعضاء في كلّيَّةِ الإنسان حسًّا ومعنًى، وفي علاقتِه بغيره في مجتمعه.

نُكْتَةُ التَّعبير باسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ بدل الضَّمير (كلّها):

زيادةً في التَّمييز بعد التَّخصيص

جاء النَّظم الكريم باسم الإشارة دون الضَّمير؛ فلم يَقل: (كُلُّها كان عنه مسؤولًا)؛ لما في الإشارة مِن زيادة التَّمييز[5]، وجيء به دونَ

(1) السّمين الحلبيّ، الدُّر المصون: 5/ 110.
(2) أصل هذا حديث أخرجه الترمذي في سننه عن معاذ بن جبل ﷺ، برقم: (2804)، وقال: حديث حسن صحيح.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 16/ 110.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 15/ 101.
(5) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 15/ 101.

(هذه)؛ إشارةً إلى أنّها أشياء عظيمةُ القَدْر، عاليَةُ المنافع، بديعَةُ التّكوين، وفي هاتين الخُصوصيّتَين في نور دلالتهما: تنبيهٌ على خطر هذه الأعضاء، وعِظَم شأنِها؛ ففي التّعبير باسم الإشارة للبعيد تعليلٌ لطيفٌ؛ لاختصاصها بالذِّكْر الدّالِّ على شرفِها، وعليِّ قَدْرِها.

سِرُّ الإشارة إلى تلك الحواسّ بـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾:

تـنـزيـلُ تلك الحواسّ منزلةَ العقلاءِ؛ لأنَّها جديرة بذلك

اسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ يعود إلى السَّمع والبصر والفؤاد، وهو مِن استعمال اسم الإشارة، الغالبِ استعمالُه للعاقل في غير العاقل؛ تنزيلًا لتلك الحواسّ منزلةَ العُقلاء؛ لأنَّها جديرةٌ بذلك، إذ هي طريق العقل، على أنَّ استعمال ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ لغير العقلاء استعمالٌ مشهور، قيل: هو استعمال حقيقيٌّ، أو لأنَّ هذا المجاز غلب حتَّى ساوى الحقيقة، قال تعالى: ﴿مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الإسراء: 102][1].

دلالةُ حَمْلِ الإشارة على الاستعارة أو عدِمها:

تصويرُها بصورة العُقلاء؛ لكونها سببًا للأفعال الصّادرةِ مِنَ العُقلاء

وبناءً على أنَّ (أولاء) مُختَصٌّ بالعُقلاء عند مَن يَخصُّها بذلك، يكون في الكلام استعارةٌ مَكْنيَّة، حيثُ شُبِّه السَّمْعُ والبَصَرُ والفُؤادُ بالعُقلاء، وحُذِفَ المُشَبَّه به، ورُمِزَ له بشيء من لَوازِمه، وهو الإشارة إليه بـ(أولاء)، بناءً على استعمالها في العاقل؛ فالقرينةُ الإشارةُ إليها بما يُشار به إلى العُقلاء، ووجهُ الشَّبَهِ سببيَّتُها للأفعال الصّادرة مِنَ العُقلاء[2].

دلالةُ دخولِ ﴿كَانَ﴾ في جملة التَّأكيد:

الـدّلالـة على رُسوخ الخبر

دخل فعل ﴿كَانَ﴾ في جملة التَّأكيد لدلالته على رسوخ الخبر[3]، إذ إنَّ هذا أمرٌ واقع لا محالة؛ فيَفْزَع القلبُ الحَيُّ؛ رغبًا في الاستجابة لأمر الله في الآية، ورهَبًا مِن مخالفته.

(1) البيضاويّ، أنوار التَّنزيل: 3/ 255، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 15/ 102.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 11/ 504.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 15/ 101.

مَرجِعُ الضَّمير المفرد في قوله: ﴿عَنْهُ﴾:

وقوعُ السُّؤالِ على الانسان وعلى جوارحه، فيَقَعُ تكذيبُه مِن جوارحه

الضّمير في ﴿عَنْهُ﴾ من قوله: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ يعود على ﴿مَا﴾ من قوله: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ﴾، وهذا الظّاهر، ويكون المعنى: إنّ اللّه تعالى يسأل سمعَ الإنسان وبصرَه وفؤادَه عمّا قال ممّا لا عِلْم له به، أي: عن انتفاء ما لا عِلْمَ له به[1]، ويدُلُّ على هذا المعنى قولُه تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [يس: 65]، وقولُه: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ [فصلت: 20]، فيَقَعُ تكذيبُه مِن جوارحه، وتلك غايةُ الخِزي، والسّؤالُ هنا حقيقيٌّ لا مجازيٌّ؛ لكونه مِنَ اللّه تعالى، وهو الخبير بلُغَة هذه الأشياء على الحقيقة.

ويَحتمِل أن يعود على ﴿كُلُّ﴾ التي هي السَّمعُ والبصرُ والفؤاد، والمعنى: إنّ اللّه تعالى يسأل الإنسانَ عمّا حواهُ سمعُهُ وبصرُهُ وفؤادُهُ[2]، ويدُلُّ على هذا قولُه تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝٩٣﴾ [الحجر: 92 - 93]، وقولُه: ﴿وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٩٣﴾ [النّحل: 93]، فكأنه قال: (كُلُّ هذه كان الإنسان عنها مَسؤولًا)، أي: عمّا حصل لهؤلاء مِنَ الإدراكات، ووقعَ منها مِنَ الخطأ، فالتّقدير: (عن أعمالها مسؤولًا)، فهو على حَذْفِ مضاف[3].

دلالة تقديمِ الجارِّ والمَجرور:

التّقديمُ للاهتمام، وللرَّعي على الفاصلة

قُدِّم المعمولُ ﴿عَنْهُ﴾ على عامله ﴿مَسْـُٔولًا﴾، والقاعدة المعروفة في هذا الباب: هي أنَّ تقديم المعمولات على عواملها يُفيد الاهتمام، والمعنى: كُلُّ السَّمع والبصرِ والفؤادِ كان مسؤولًا عن نفسه، ومُطالَبًا بأن يُبيِّن مُستَنَدَ صاحبِه مِن حِسِّه[4].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 48.
(2) الثّعالبيّ، الجواهر الحسان: 3/ 474.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/ 456.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 102.

دلالةُ الكناية في ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾:

الـدّلالـة على المُـؤاخَـذَة بالتَّقصير، مع السُّؤال والتَّوبيخ

قوله تعالى: ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ السّؤالُ هُنا كنايةٌ عن المُؤاخَذَةِ بالتَّقصير وتجاوزِ الحَقِّ، كما يُقال: (أنتَ مسؤولٌ عن تصرفاتك)، أو ستُسْأل عن فِعْلِكَ هذا، كما في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ وَأَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٢٤﴾ [النّور: 24] أي: يسأل السَّمع: هل سمعتَ؟ فيقول: لم أسمع، فيُؤاخَذُ صاحِبُه بأن أسند إليه ما لم يُبَلِّغْهُ إيّاه، وهكذا[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

القلب والفؤاد:

الـقـلـب يُـعَـبَّر بـه في المَـواطِـنِ الدَّالَّةِ على القوَّةِ والتَّعقُّلِ

الفُؤادُ: ألطفُ ما في الجَسَدِ على الإطْلاقِ، ولذا يُعبَّر به عَن جميع البدَنِ؛ لكونه أشرفَ ما فيه، كما قال تَعالَى: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [إبراهيم: 37]، وهو أشدُّ تألُّمًا بأدنى أذًى يَلْحَقُهُ، فالافئدة توصَفُ بالرِّقَّة[2]، والفؤاد فيه معنى التَّفَؤُّدِ، أي: التَّوقُّد؛ إذ إنَّه مبعثُ الإرادات، وآلةُ الإدراك، ومُستَقَرُّ العِلْم[3].

أمّا القلبُ: فَلَيْسَ مَدارُ الحديثِ عَنْهُ في القُرْآنِ الكَريمِ مِن حيثُ رِقَّتُهُ وسُرعةُ تأثُّرِهِ بما يطرأُ عليه، بل يَرِدُ وصفُهُ بالقساوةِ وضدِّها، كما قالَ تَعالَى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزُّمر: 22]، وقال سُبحانه: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزُّمر: 23].

فالقَلْبُ مَوْطِنُ القوَّةِ والجَلَدِ، ولذا يُعَبَّر به في المَواطِنِ الدّالَّةِ على القوَّةِ والتَّعقُّلِ[4]، وأمّا الفؤاد: كالقلب، لكن يُقال له: فؤاد، إذا اعتُبِرَ فيه معنى التَّفَؤُّد، أي: التَّوقُّد[5].

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 102.
(2) العسكريّ، الفروق اللُّغويَّة، ص: 433.
(3) السّمين الحلبيّ، الدُّر المصون: 5/ 110.
(4) الدّوريّ، دقائق الفروق اللُّغوية، ص: 106 - 112.
(5) المناويّ، التَّوقيف، ص: 265.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والعشرون،
سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 28 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-25-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 28 : المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-25-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9844230 بتاريخ 2024/11/05م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»